الفصل الرابع

مستقبل الاستخبارات: ما مدى الاستمرارية؟ وما مدى التغيير؟

ويسلي وارك

مع اندلاع ثورة الاستخبارات في القرن العشرين، وبلوغها السرعة القصوى في القرن الحادي والعشرين، تبرز الحاجة إلى تقييم الاتجاه الذي تسير فيه الممارسة الحديثة للاستخبارات. فعُمر الاستخبارات الحديثة بحد ذاتها يزيد قليلاً على قرن، حيث ولدت في ظل ظروف انعدام الأمن الدولي، والتغيير العسكري والتكنولوجي السريع الذي حدث في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى. ولو أن التوقعات حول مستقبل الاستخبارات تمت في المراحل الماضية من نموها الذي تعثر بشدة، لَكان من شأن تلك التوقعات أن تنطوي على مغامرات خطيرة مع احتمال كبير للفشل.[1] وربما ستكون التوقعات التي تتم في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أقل خطراً وعرضةً للخطأ؛ لكن على الأقل لدينا بعض التاريخ المتراكم للعمل عليه، وحاجة ملحة إلى المحاولة.

ينبغي أن تقوم التوقعات المستقبلية حول طبيعة الاستخبارات على قراءة التجربة التاريخية المتراكمة. وهذه هي الطريقة الوحيدة المتاحة لنا في الهروب من تقلب المواقف، والتنبؤات الخادعة؛ ولكنْ هناك خدعة ما بالطبع. فعند التنبؤ بمستقبل الاستخبارات، لا يريد المرء أن يبدو كمن يقوم بمجرد التنبؤ بأشياء حدثت في الماضي، أو حتى إذا كان يفعل أفضل من ذلك بقليل، أن يموِّه المستقبل فيجعله نسخة معدلة قليلاً عن الحاضر. وهذا ما يسميه ويلهيلم أجريل، وهو عالم استخبارات سويدي معروف، في أفكاره حول مستقبل الاستخبارات، باسم «السجن المعرفي للوقت الحاضر».[2]

ترتكـز الحاجـة إلى المشـاركة في التنبـؤ عـلى شـعور بـأن وتـيرة التغيـير في مجـال الاستخبارات هي من الضخامة بحيث إننا نخاطر بفقدان السيطرة على جميـع محركاتهـا أو أي منها. كما أن فقدان السيطرة يعني فقدان القدرة على تحقيق الأهـداف بطريقـة مناسـبة، وإدارة الموارد، والنظر في المخصصات المستقبلية، والابتكار، والتمسك بالمواهب. وهنـاك خطر على الشـرعية العامة أيضاً، أو ما يشار إليها أحياناً باسم "الرخصة الاجتماعيـة"؛ أي القدرة عـلى إقنـاع الـرأي العـام (ولاسـيما في ظـل الديمقراطيـة) بالحاجـة إلى العمليـات الاستخباراتية، والمحافظة على ثقة الجمهور بمـدى ملاءمتهـا. وبطبيعـة الحـال أيضـاً، إذا فقدنا السيطرة أو البصيرة فيما يخص الوجهة التي تسير نحوهـا الاسـتخبارات، قـد نفقـد النتائج المتوقعة من الاستثمارات في الاستخبارات، والمتمثلة في تحقق مستويات أفضل مـن الأمن العام، وفائدة معلوماتية وتحذيرية على نطاق عالمي.

للتملص مما يسميه ويلهيلم أجريل "السجن المعرفي"، ونكون في الوقت ذاته مخلصين لفكرة الحاجة إلى التوقع، يمكننا النظر في استخدام دقيق للتاريخ بوصـفه دلـيلاً يحـدّد لنـا جوانب الاستمرارية وجوانب الانقطاع الرئيسية التي نسمّيها تغييراً. وما ينـدرج في خانـة الاستمرارية، وما يندرج في خانة التغيير يشكّل في حدّ ذاته مثار نـزاع. ومـا أصـفه بكونـه عاملاً من عوامل الاستمرارية قد يصفه آخرون، في بعض الحالات، بأنه عامل من عوامـل التغيير. ولضرب مثال واحد على ذلك، أقدم بيئة أمنية معقدة ومتقلبة بوصفها عنصراً مـن عناصر الاستمرارية، إذ أربـط بيئـة مـا بعـد أحـداث الحـادي عشـر مـن سـبتمبر 2001 بالمستقبل. ولكن، ووفق وصف وليام لانهان، فإن البيئة الأمنية نفسها قـد تعتـبر وبشـكل مقبول محركاً أساسياً مـن محركـات التغيـير، ولاسـيما فـيما يخـص الممارسـات والأهـداف الاستخباراتية. ويقارن لانهان بين "حقبة الحرب الباردة" و"الوقت الحاضر"، ويشدد عـلى أشياء مثل الابتعاد عـن تهديـد رئيسـي منفـرد نحـو تهديـدات متعـددة؛ والانتقـال مـن التهديدات الحكومية إلى التهديدات التي تفرضها أطراف غير حكومية وتوجهات عالمية؛[3] ولكنني أعتبر هذه العوامل حالياً جزءاً مألوفاً مـن الاسـتخبارات الحاليـة، ومـن ماضـيها الحديث (ما بعد الحرب الباردة).

بالتطلع نحو المستقبل، يبدو لي من المهم أكثر التشديد على أن حساب حالة انعدام الأمن الناجمة عن بيئة تهديدات معقدة ومرنة، يظل ثابتاً يقود – وسيستمر في قيادة – عمل أجهزة الاستخبارات في الوقت الذي نمضي فيه قُدُماً. فنحن لا نعيش في الوقت الحاضر، ولا في المستقبل المنظور، السيناريو المتوافق مع مبدأ ويلسون "السلام في جميع الأزمان". وليس السلام فقط هو ما يظل محيّراً، بل إن صورة التهديد نفسه كذلك أيضاً.

فكل عنصر محدّد من عناصر الاستمرارية والتغيير قد يستحقّ في حدّ ذاته نقاشاً مطولاً. ولكن هدفي هنا هو تقديم نظرة عامة، والحفاظ على نظرة ذات مستوى استراتيجي إلى القوى التي ستشكّل مستقبل الاستخبارات. ويمكن لمحاولة إيجاد جواب عن سؤال إذا ما كانت الاستمرارية أم التغيير هي صاحبة اليد الطولى فيما يخص مستقبل الاستخبارات أيضاً، وفي أن تخبرنا شيئاً ما عن التحديات (أو حتى االسيناريوهات الممكنة) التي ستواجهها إدارة الاستخبارات في المستقبل.

هناك بالطبع توقع أساسي تقوم عليه أيّ مناقشة لمستقبل الاستخبارات لا محالة. وذلك التوقع الأساسي هو أن الاستخبارات سيكون لها مستقبل. ومن منظور العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، يبدو هذا واضحاً بشكل مذهل، ولكن ما هو واضح الآن، لم يكن واضحاً في العصور السابقة.

في نهاية الحرب العالمية الأولى، في أعقاب أول توسع كبير في الاستخبارات الحديثة، كان من الممكن أن يكون جواب السؤال عما إذا كان للاستخبارات مستقبل هو: "لا". فسرعان ما تم حلّ معظم أجهزة استخبارات القوى المتحاربة – المنتصرة والمهزومة على حد سواء – في نهاية الحرب، ولم تكن هناك حاجة إلى الاحتفاظ بقدرات استخباراتية في أوقات السلم. وبحلول ثلاثينيات القرن العشرين، وصل مستقبل مشؤوم إلى أعتاب أوروبا، وهكذا كان لابد من إعادة اختراع عجلة الاستخبارات. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، التي لعبت الاستخبارات دوراً حاسماً في النصر العسكري فيها، كان جواب السؤال عن مستقبل الاستخبارات، على الأقل في بعض الدول، لا يزال غامضاً، وهو:

"ربما". وقام الرئيس الأمريكي هاري ترومان، في سبتمبر 1945، بحل "مكتب الخدمات الاستراتيجية" الخاص بأوقات الحرب، بينما في المملكة المتحدة مرّ جهاز الاستخبارات البريطاني بتغييرات مؤلمة مع إغلاق "المكتب التنفيذي للعمليات الخاصة" SOE. أما في بلادي كندا، فقد أُجريت أول نقاشات مغلقة حول مستقبل الاستخبارات في نهاية الحرب، وتم الوصول، في أفضل الأحوال، إلى جواب فاتر عن حاجة كندية إليها.[4] ولم يمضِ عمل الاستخبارات كالمعتاد إلا في روسيا في عهد ستالين.

حتى في نهاية الحرب الباردة، كان السؤال حول مستقبل الاستخبارات لا يزال مطروحاً، وكانت تتم الإجابة عنه أحياناً بشكل سلبي. فعلى سبيل المثال، ذهب السيناتور الأمريكي دانييل موينيهان أبعد من ذلك إلى حد الدعوة إلى إغلاق وكالة الاستخبارات المركزية CIA، باعتبارها أثراً قديماً من الماضي، لا ضرورة له.[5]

وحالياً، تجاوزنا هذه الشكوك، فقد مرت الاستخبارات الحديثة بمرحلة تطور على مدى قرن من الزمن تخللته ثورات. وهي موجودة لكي تبقى، بوظيفتيها التوأم كمساهم في الأمن المحلي والأمن الدولي، لأنها أصبحت أداة أقوى في يد الدولة (وبشكل متزايد بيد أطراف غير حكومية). لقد طورت الاستخبارات مؤسسات دائمة، وولّدت مهنة متخصصة. ووجدت الاستخبارات لها مكانة مهمة في الثقافة الشعبية، ما منحها عباءة الشرعية، ومهد سبيلها إلى المخيّلة الشعبية. وتتميز الاستخبارات على نطاق واسع حالياً باعتبارها "خط الدفاع الأول" عن أي دولة. أمّا على جبهة الثقافة الشعبية، فقد أصبحت فكرة العميل السري الذي يُنقذ حضارة هي الموضوع الرئيسي لرواية الجاسوسية، لتعود بذلك إلى أصول نشأتها على يد حفنة من رواد مؤلفي قصص الجاسوسية الذين أطلقوا هذا النوع من الأدب في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى. وتتسم بيئة الاستخبارات بالخوف، وبانعدام الأمن، وأحياناً إلى درجة الجنون. ويمكننا القول إن قوتها، وبقاءها بوصفها مؤسسة، ومعناها (وحتى لغزها) بوصفها صنعة، وقبولها النسبي في المجتمع، وعادتها الضرورية في التغذي على الخوف جميعها عناصر لابد من أن تشكل الملامح

المستقبلية للاستخبارات. والقول إن جميع ملامح الاستخبارات تلك سوف تستمر في المستقبل، لا يعني أننا نقول الكثير عن شكل المستقبل نفسه.

وأبدأ بمحاولة التعرف على عناصر الاستمرارية الرئيسية في ممارسة الاستخبارات التي أعتقد أنها سوف تستمر في المستقبل. ويتم تمييز هذه العناصر من بين الممارسات القديمة الحالية وذات المدى الأطول. فقائمة عناصر الاستمرارية تعطينا الأساس للتفكير في التغيير، وللتفكير جيداً بالتوازن النسبي بين عناصر الاستمرارية والتغيير في مؤسسة الاستخبارات على صعيد العالم أيضاً. وهذا التوازن النسبي سيشير إلى مدى الصعوبة فقط التي ستواجهها المؤسسات الاستخباراتية في التكيف مع المستقبل.

قائمة عناصر الاستمرارية

يمكن تقسيم قائمة عناصر الاستمرارية في ممارسة الاستخبارات إلى أربع فئات: البيئة السياسية، وبيئة التهديدات، والبيئة المجتمعية، وبيئة التكنولوجيا والاتصالات. كما سيتم إدراج المؤشرات المعاكسة التي تبتعد عن تأثير الاستمرارية.

البيئة السياسية

- **التوقع: أن تظل الحكومات هي المسيطرة**

ستظل الحكومة هي أساس الاستخبارات، وستستمر الحكومات بدورها بوصفها أقوى طرف استخباراتي على مستوى العالم، من حيث الموارد، والهيكليات المؤسسية، والقدرات، والعمليات.

المؤشرات المعاكسة

سوف تقوم مؤسسات القطاع الخاص العالمية في مجالات، مثل التمويل، واستخراج الموارد، وإدارة سلاسل التوريد، والاتصالات، وتجارة التجزئة، بالاستثمار وعلى نحو متزايد في القدرات الاستخباراتية، وذلك من أجل الاستخبارات التنافسية، وإدارة

المخاطر، والأمن. وسوف تستمر خصخصة أجهزة الاستخبارات المستندة إلى الحكومة بالنمو، من خلال الاعتماد على مقاولي القطاع الخاص، مع ما يرافق ذلك من مشكلات في الرقابة، والأمن، والنفقات، والاحتفاظ بالمواهب، واحتمالات الفساد. كما سيتم تطوير الابتكار في مجال الاستخبارات بشكل متزايد خارج نطاق أجهزة الاستخبارات الحكومية.

- **التوقع: أن تكون الريادة أمريكية**

ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية القوة الاستخباراتية المهيمنة في العالم، حتى في الوقت الذي يتقلص فيه نفوذها النسبي بين الدول (ربما بسبب ضعفها النسبي). فقد كوّنت الولايات المتحدة الأمريكية إرثاً ضخماً واستثمارات ضخمة في جهازها الاستخباراتي بعد الحادي عشر من سبتمبر. وربما يتراجع حجم هذا الاستثمار نوعاً ما في المستقبل، ولكن مع بدء تراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي ربما تتبنى الممارسة البريطانية من حيث استخدام الإمكانات والخبرات الاستخباراتية "لتوجيه ضربات تفوق قدراتها أيضاً".

المؤشرات المعاكسة

ستبرز الصين على المستوى العالمي بأجهزة استخباراتها العدائية، وربما تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة الاستخبارات العالمية في نهاية المطاف، على الرغم من بقاء الأسلوب الاستخباراتي الأمريكي متميزاً. وإن صعود نفوذ الاستخبارات الصينية سيضاهي بروز الصين بوصفها قوة اقتصادية، إلى حد أن الصين ستضطلع بدور قيادي في السياسة العالمية، ومن ثمّ سوف تزداد حاجتها إلى الاستخبارات. ولا تزال المؤشرات إلى توسع قوة الاستخبارات لدى دول البريكس BRICS الأخرى (البرازيل وروسيا والهند وجنوب إفريقيا) ضعيفة. كما تواصل روسيا اعتمادها بشكل كبير على الاستخبارات في سبيل الأمن المحلي والشؤون الخارجية، ولكنها ليست في وضع يمكّنها من توسيع قوتها الاستخباراتية بشكل كبير. ولا تظهر البرازيل والهند وجنوب أفريقيا أي

مؤشرات تدل على اهتمامها بتوسيع قدراتها الاستخباراتية لتتخطى التركيز الإقليمي وتصل إلى مستوى عالمي، أو لبناء إمكانات من شأنها أن تنافس أو تتحدى إمكانات الولايات المتحدة الأمريكية.

- **التوقع: الدول المتمتعة بالميزة الاستخباراتية ستظل كذلك**

من المفارقات أنه، ومع استمرار العولمة، سيستمر تمايز القوى بين حفنة الدول "المتميزة استخباراتياً"، وعدد كبير من الدول "غير المتميزة" نسبياً. فالقوى الحالية "المتميزة استخباراتياً" تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل الصين، والمملكة المتحدة، وروسيا، وفرنسا، وبدرجة أقل ألمانيا. بالإضافة إلى مجموعة من القوى "المتميزة استخباراتياً" ولكن بمستوى أقل – وتشمل أستراليا وكندا – من حيث قدراتها الاستخباراتية الحالية وحصولها على الاستخبارات من خلال الشراكة العالمية للعمليات الاستخباراتية المسماة "العيون الخمس".* وتبقى علاقة القوى الاستخباراتية موجودة بقوة في "شمال" العالم، وهي موجودة لا محالة بين الدول الأكثر تطوراً. ويعكس ترتيب القوى الاستخباراتية وتوزيعها ترتيباً راسخاً منذ زمن طويل يعود في بعض الحالات (كما في المملكة المتحدة، وفرنسا، وروسيا، وألمانيا) إلى أول أيام الاستخبارات الحديثة. وهذا التمايز بين القوى يعكس في نهاية المطاف الاختلاف الكبير فيما بينها في القدرات على معرفة العالم. وتبقى المنظمات الدولية، بقيادة الأمم المتحدة، منظمات لا تمتلك الاستخبارات، على غرار الاتحاد الأوروبي.

المؤشرات المعاكسة

من الاعتيادي أن تكون القوة الاستخباراتية مكلفة جداً، وتتطلب تطويراً وتوفيراً للموارد على المدى الطويل. كما تتزايد إمكانية تطوير قوة الاستخبارات بسرعة وبتكلفة أقل بكثير، والفضل في ذلك يعود بشكل كبير إلى عالم الاتصالات المعولمة، مع سهولة

---

* هو اتفاق متعدد الأطراف لتبادل المعلومات الاستخباراتية يعود إلى بداية الحرب الباردة، ويشمل الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا. (المحرر)

نسبية في الوصول إلى المعلومات (ومن ثمّ الاعتراض والمراقبة)، وتحقيق درجة عالية جداً من القوة الحاسوبية وتخزين البيانات المنخفضة التكاليف نسبياً، وصولاً إلى تنامي أساليب الاستخبارات الجديدة مثل استخبارات المصادر المفتوحة.[6] ويمكن الاستفادة من الخصخصة والتعاقد مع القطاع الخاص من أجل السرعة في تشكيل قوة استخبارات. كما أن الشراكات بين الدول وعن طريق التحالفات والشبكات يخفّض إلى حد كبير من نفقات قوة الاستخبارات ويوسع قاعدتها.

- **التوقع: العولمة مستمرة بالتقدم**

سوف تستمر التوجهات الرامية إلى عولمة الاستخبارات؛ أي التبني العالمي الحالي للممارسات الاستخباراتية (التي كانت في أحد الأيام حكراً على حفنة من القوى العظمى الأوروبية منذ أقل من قرن من الزمن). وسوف تستمر عادة إنشاء شبكات استخبارات عالمية جديدة تلبي الاحتياجات الاستخباراتية، جنباً إلى جنب مع تجديد نظم التحالف التقليدية، مثل مجموعة أجهزة الاستخبارات المسماة "العيون الخمس" المذكورة آنفاً. إلا أن شبكات الاستخبارات العالمية سوف تواصل صراعها مع مشكلات الثقة، والأنظمة القانونية المتوافقة والمعايير الأخلاقية، والأمن، وبروتوكولات تبادل المعلومات الاستخباراتية، وفوارق القوة بين الدول الشريكة. وسوف تستمر هذه الصراعات في إعاقة الفعالية التامة للشبكات العالمية، وقد تُفضي إلى تفكيك بعض الشبكات، وإعاقة نمو أخرى. كما سيرافق عولمة عمل الاستخبارات انتشار أفضل الممارسات، ومعظمها من القوى التي تتمتع بالميزة الاستخباراتية الراسخة، وسيرافقها كذلك انتشار مبادئ الديمقراطية بحيث تؤثر في ضبط الانتهاكات الاستخباراتية والأمنية المحتملة.

المؤشرات المعاكسة

لا توجد مثل هذه المؤشرات. فعولمة الاستخبارات عملية لا يمكن إيقافها، كما أن المبدأ القائل بأهمية الاستخبارات للأمن المحلي، والأمن الإقليمي، أصبح راسخاً الآن،

ولن تمس به أي تطورات تحصل في المستقبل المنظور. وسوف تواصل الأطراف الحكومية الفاعلة، مع مشاركة دولية محدودة فقط، بالإضافة إلى القوى الصغيرة، تطوير قدرات الأمن الداخلي، والاستخبارات الإقليمية.

بيئة التهديدات

- **التوقع: لا يزال العالم خطيراً**

ستواصل أجهزة الاستخبارات صراعها مع مجموعة واسعة من التهديدات الحكومية وغير الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، سوف تواصل أجهزة الاستخبارات التعامل مع القضايا العالمية التي تشكل تهديداً ولا تعتبر نتيجةً مباشرة لمبادرات من أطراف حكومية أو غير حكومية؛ مثل الأوبئة، والتأثيرات الأمنية لتغير المناخ، والكوارث الطبيعية مع تداعياتها العابرة للحدود، والهجرة غير الشرعية، والتحولات والاتجاهات نحو الهبوط في الاقتصاد العالمي. فمزيج التهديدات من الأطراف الحكومية الفاعلة، والأطراف غير الحكومية، والقضايا العالمية سيتكفل بإبقاء البيئة الأمنية خطرة، ومتقلبة، ومعقدة بالنسبة إلى المستقبل المنظور. فالسلام ليس في متناول اليد، كما أن تعقيد التهديدات وتنوعها سيُعزّزان قوة الاستخبارات ونموها بالإضافة إلى استمرارية العولمة.

المؤشرات المعاكسة

يبدو أن الصراعات بين دولة وأخرى تتراجع تاركةً أجهزة الاستخبارات مع واجبات وقدرات موروثة، بالإضافة إلى تحديات التكيف مع التهديدات الجديدة التي قد تكون أقل خطورة وغير وجودية، كالتجسس السِّيبراني. والتهديد الرئيسي من قِبل طرف غير حكومي الذي هز العالم بعد الحادي عشر من سبتمبر – وهو التهديد الذي شكله تنظيم "القاعدة" الذي يعتبر أول حركة إرهابية عالمية عبر وطنية– قد انخفض إلى حد كبير حالياً.[7] ومع أنه من الممكن تشكيل أجهزة الاستخبارات لتقدم المعلومات حول مجموعة متنوعة من المشكلات العالمية مثل الأوبئة، وتغير المناخ، وانعدام الأمن

الاقتصادي، ليس من المرجح أن تبرز هذه الأجهزة كمصدر رئيسي للمعلومات حول تلك المشكلات، وستحتاج إلى إثبات مساهمتها ذات "القيمة المضافة"، من دون الرجوع عموماً إلى المصادر الاستخباراتية السرية. وقد لا تستفيد أجهزة الاستخبارات الحكومية من حالة انعدام الأمن العالمي المستمرة من حيث القوة والموارد المؤسسية، خصوصاً في ظل وجود عدد قليل من الأهداف الحكومية الخطرة التي تجب مراقبتها، بالإضافة إلى التغير المستمر في التهديد الذي تشكّله الأطراف غير الحكومية، فضلاً عن وجود مزوِّدي معلومات آخرين يهيمنون على الساحة في مجال المشكلات العالمية.

- **التوقع: أن تهيمن التهديدات الصادرة عن أطراف غير حكومية**

ضمن الطيف الواسع من التهديدات التي يمكن للاستخبارات أن تكون قادرة على تقديم فائدة معلوماتية بشأنها، من المحتمل أن تواصل التهديدات الصادرة عن أطراف غير حكومية هيمنتها، على غرار ما استمر عليه الوضع منذ نهاية الحرب الباردة. وسيكون هذا التوقع دقيقاً ما دامت التهديدات الصادرة عن حكومات في تراجع مستمر، في ظل استمرار تراجع الحروب بين الدول، ومع استمرار تقدم العلاقات الاقتصادية المعولمة. كما يفترض التوقع أن أجهزة الاستخبارات ستكون مجرد مزوِّد واحد من بين الكثير من المزوّدين، ولن تكون طرفاً مهيمناً، وذلك فيما يخصّ مجموعة من القضايا العالمية ذات التأثيرات الأمنية. ومن المحتمل أن يكون مستوى التهديد الذي تفرضه أنواع مختلفة من الأطراف الفاعلة غير الحكومية في تدفّق مستمر أيضاً (كما هو الحال، على سبيل المثال، مع المنظمات الإرهابية العالمية). ولكن التهديدات الصادرة عن أطراف غير حكومية في العموم سوف تبقى مصدر قلق، وسوف تشكّل نوعاً من التهديدات بحيث ستعمل أجهزة الاستخبارات على تقديم مطالبات معقولة بشأنها تتعلق بالحصول على مصادر مهمة للمعلومات عنها. وسوف تكون أجهزة الاستخبارات قادرة على استهداف الأطراف الفاعلة غير الحكومية بصورة مجدية، وذلك من خلال خليط يتكوّن من مجموعة

أساليب، تشمل الثالوث الكلاسيكي للاستخبارات، وهو: الاستخبارات البشرية (HUMINT)، واستخبارات الإشارة (SIGINT)، واستخبارات التصوير (IMINT)، بالإضافة إلى تطبيق أشكال أحدث من جميع الاستخبارات من خلال الاستخبارات المفتوحة (OSINT)، واستخبارات وسائل الإعلام الاجتماعي (SOCMINT)، والاستخبارات الاجتماعية (COMMUNINT).[8]

ستبقى التهديدات الصادرة عن أطراف غير حكومية تشغل بال الحكومات، بسبب الأساليب التي يمكنها من خلالها إضعاف قدرة الحكومات على توفير الأمن لشعوبها. فهي تتمتع بارتباط سياسي وتأثير مباشر، ولهذا السبب ستبقى التقارير الاستخباراتية عن تلك التهديدات تشغل بال الحكومات أيضاً. كما ستظل التهديدات من أطراف غير حكومية رئيسية متمثلة في الإرهاب، والجريمة المنظمة (بما فيها تجارة المخدرات)، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة، وتهريب البشر والهجرة المنظمة غير الشرعية، والهجمات السيبرانية، والقرصنة عبر الفضاء الإلكتروني.

المؤشرات المعاكسة

يمكن أن يعيد صعود الصين (وبدرجة أقل، الهند) التهديدات الصادرة عن أطراف حكومية إلى الواجهة، وبشكل أساسي من خلال التوترات الإقليمية المتزايدة، وتنامي سباقات التسلح، وتأثيرات سياسات استخراج الموارد العالمية، والاعتداءات السِّيبرانية التي تهدف إلى سرقة أسرار الحكومة والمعلومات المملوكة للقطاع الخاص. وقد تحوِّل الحكومات الكثير من تركيزها نحو اتجاهات عالمية في حال استمرار تلك الأزمات وفي حال فشل المنظمات الدولية ومبادرات القطاع الخاص في توفير ما يناسب الأوضاع من وقاية، أو تكيف، أو حلول مسكّنة. فإذا وجدت الدول أن القضايا العالمية تهيمن على أجندتها الأمنية، فإنها قد ترفع أجهزة الاستخبارات إلى موقع المصدر المهم للمعلومات المراقبة والحسّاسة حول التوجهات العالمية.

- **التوقع: امّحاء الحدود**

سوف يستمر امّحاء الحدود بين الأمن الوطني، والأمن الإقليمي، والأمن الدولي، وتضاف إليه تحديات أخرى تتعلق بتوزيع مصادر الاستخبارات وتنظيمها، وباهتمام صانعي القرار. وامّحاءُ الحدود هذا ناتجٌ عن صعود تهديدات ما بعد الحرب الباردة الصادرة عن الفاعلين غير الحكوميين، وعن التوجهات العالمية. وهو نتيجة للتأثيرات الإقليمية والدولية الثانوية الناجمة عن الدول الفاشلة أو الآيلة إلى الفشل أيضاً، والتي يمكن لها أن تولّد انعدام الشرعية، والإجرام، والهجرة القسرية، والمجاعة، والكوارث الصحّية الإنسانية، والصراعات العنيفة، ويمكن لها أن تنتج ملاذات آمنة للإرهابيين والمجموعات الأخرى أيضاً.

ومع امّحاء الخط الفاصل بين الأمن المحلي والأمن الدولي، فإن الفكرة التقليدية لأمن الدولة (توفير الحماية للمؤسسات الأساسية في الدولة من أجل توفير الأمن العام) تتيح المجال لتعريف أوسع وأكثر غموضاً للأمن الإنساني (الدولة توفّر الأمن لشعبها). وكان السير ديفيد قد طرح هذا التحوّل في مبدأ الأمن، في كتابه المهم *Securing the State* **(تأمين الدولة)**، وكذلك فعل فيليب بوبيت الذي استفاد من إطار مفاهيمي مختلف، وذلك في كتابه *Terror and Consent* **(الإرهاب والقبول)**، الذي يُعتبر استكشافاً واسع النطاق لبيئة أمنية جديدة، بحيث يؤلّب "دولة السوق" الجديدة (مع السعي لتحصيل الرفاهية الفردية وأخذ الحياة الطيبة في الاعتبار) ضد "دول الإرهاب" (التي تشدد على فرض العنف والسيطرة الفكرية على الشعوب).[9]

المؤشرات المعاكسة

بالرغم من ضعف تلك المؤشرات، فإنه تجب الإشارة إلى أشكال مختلفة من "ردود الفعل العنيفة" ضد العولمة، التي اقترحت إعادة تنشيط قوى السيادة الوطنية (على سبيل المثال الحمائية التجارية، وحماية الهجرة، ومخاوف أمن الحدود). وردود الفعل العنيفة هذه

سبقت هجمات "القاعدة" في الحادي عشر من سبتمبر 2001، ولكنها عززتها، إلى حد أن الهجمات الإرهابية بدت أنها تؤكد سيادة مبدأ أمن الوطن. كما أن رد الفعل العنيف ضد ضغوط العولمة ساعد على بروز تعبيرات القومية من جديد، التي يمكن بدورها أن تعزز الفروق القديمة بين الأمن المحلي والأمن الدولي. وفي هذا السيناريو، نجد أن الأجندات السياسية القومية هي التي تقود السياسة الأمنية في الداخل والخارج، مع ما يرافقها من إعادة تركيز في أولويات الاستخبارات فيما يخص القضايا المحلية والاستعراض الوطني للقوّة في الخارج.

الواقع المجتمعي فيما يتعلق بالاستخبارات

- **التوقع: لا يحصل البشر على الاحترام**

ستبقى المواهب البشرية مصدراً للاستخبارات من دون أن تُقدَّر حقَّ قدْرها، ذلك أن أصعب التحديات بالنسبة إلى الاستخبارات يكمن في مجال التحليل لا في جمع البيانات. وتميل أجهزة الاستخبارات منذ وقت طويل نحو عقد تحالف من نمط خاص بين الإنسان والآلة، إذ تقوم أنظمة الآلة بتقديم الإمكانات الرئيسية المتمثلة في تجميع المعلومات وبثّها. وقد بدأ هذا التوجّه في الحرب العالمية الأولى مع وصول استخبارات الإشارات (استغلال حركة الاتصالات اللاسلكية)، والاستطلاع الجوّي (استغلال الابتكار الذي اخترعه الأخوان رايت). ومنذ الحرب العالمية الأولى، أصبحت الأجهزة الخاصة بجمع الاستخبارات أقوى، وأعلى تكلفة، وأكثر تطوراً من الناحية الأوتوماتيكية. كما أن صعود الوسائل التقنية في جمع الاستخبارات قلّل من شأن أساليب التجسس التقليدية، التي تعتمد على عملاء بشريين (الاستخبارات البشرية). ولا تقف الطرق التقنية في جمع الاستخبارات عند استنفاد ميزانيات الاستخبارات بل إنها وعدت بتوفير دفق من المعلومات الاستخباراتية يكون أدق وأكثر ملاءمةً، وأضخم، وأكثر تفصيلاً. ففي بداية ظهور أنظمة جمع المعلومات الاستخباراتية التقنية، استمرّ البشر أسياد أنظمة إدارة

المعلومات، والتحليل، وإعداد التقارير. ثمّ مع بداية الثورات التقنية، الحاسوبية، والاتصالات في النصف الثاني من القرن العشرين، انتقل التحالف بين الإنسان والآلة إلى مرحلة أكثر تطوّراً، إذ أصبحت الأنظمة الآلية تتولّى، وبشكل متزايد، المسؤولية عن إدارة المعلومات (تخزين المعلومات، وفهرستها، واسترجاعها)، كما تتولّى التقنيات الجديدة وبشكل متزايد صياغة عملية رفع التقارير الاستخباراتية (ولاسيما أنواع ضغط المعلومات، والعرض البصري الذي يُعتبر سمة العروض التقديمية Power Point المحبّبة إلى الحكومات في جميع أنحاء العالم).

يظلّ البشر هم سادة تحليل الاستخبارات، والعنصر الرئيسي في دورة الاستخبارات، ولكن التحليل عموماً هو ابن العمّ الفقير لأنظمة التجميع الباهظة الثمن. وعلاوة على ذلك، تعاني عملية تحليل المعلومات الاستخباراتية العلل المفاهيمية التي تجعل من الصعب التوصّل إلى أحكام دقيقة. وتبدو فكرة تطبيق القوة الحاسوبية وإمكانات الاستخبارات الاصطناعية المتنامية من حيث تقييم المعلومات الاستخباراتية، جذّابة من حيث الظاهر، نظراً إلى الفقر الذي يعانيه سجّل الإدراك المعرفي البشري في مجال الاستخبارات.

إن تحليل المعلومات الاستخباراتية، الذي يعني وعلى نطاق واسع تحويل معلومات التقارير الاستخباراتية إلى تفاصيل أو حكايات مستندة إلى الأدلّة تتحدث عن التهديدات الحالية (وعن الاتجاهات أحياناً)، موجود جنباً إلى جنب مع عملية "معالجة" المعلومات الاستخباراتية، التي هي مسألة إثبات الرسالة الدقيقة (من خلال الترجمة، غالباً، ومن خلال التفسير أيضاً)، والسياق، وصحة التقرير أو دفق البيانات الاستخباراتية. وتخضع عملية معالجة المعلومات الاستخباراتية، وعلى نحو متزايد، إلى الأتمتة وإلى إمكانات الذكاء الاصطناعي أو الآلي؛ وهي طريقة أخرى يتم فيها التعدي على مجال العمليات الإنسانية الصرف في الاستخبارات.

المؤشرات المعاكسة

لا توجد مثل هذه المؤشرات. إذ ستبقى المواهب والمهارات المعرفية البشرية هي العامل الرئيسي في تحليل المعلومات الاستخباراتية؛ ولكن سيبقى تحليل الاستخبارات مفتقراً إلى التمويل الكافي. وسيستمر تعدّي الآلة على عملية جمع البيانات، ومعالجتها ونشرها.

- **التوقع: استمرار الأساطير**

سوف يستمر تحويل الاستخبارات إلى أساطير بالإضافة إلى إساءة فهمها من قبل العامّة، بحيث تكون محصورة بين مبدأي السرية الرسمية وأمزجة الثقافة الشعبية التواقة إلى الخيال، والمؤامرة، والمغامرة. وقد وضعت تمثُّلات الثقافة الشعبية عن التجسس صوراً تنافسية له منذ بدايات رواية التجسس في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى. أما الصور المتنافسة حول الجاسوسية فتتحدث عن التجسس بوصفه مغامرة بطولية، ووطنية، ومتجددة، وعن التجسس باعتباره مستنقعاً أخلاقياً مكيافيلياً فيه الغاية تبرر الوسيلة، وفيه البراءة تعتبر ضعفاً أو حتى هدفاً. وكان هناك العديد من الاختلافات التأليفية حول هذه الصورة المزدوجة منذ بداية رواية التجسس، ولكن التمثُّلات الكلاسيكية كانت من وضع الكاتبين إيان فليمنج (من خلال المغامرات البطولية)، وجون لوكاريه (من خلال المستنقع الأخلاقي المكيافيلي).

إن مبادئ السرّية الرسمية تخدم غايات عديدة؛ من الحماية الشرعية للمصادر والطرق الاستخباراتية، وحتى المحافظة على الغموض الذاتي للاستخبارات، وصولاً إلى الأهداف الأقل شرعية التي تتعلق بمنع التسبب في إحراج الحكومات، وزعمائها السياسيين، والمسؤولين، وحلفائها الخارجيين.

وتُعتبر الأساطير الدائمة مهمة لأنها يمكن أن تعمل على إضفاء الشرعية أو على نزعها عن عمليات أجهزة الاستخبارات. ويمكن للأساطير التي تعمل على إضفاء

الشرعية أن تساعد على المحافظة على أجهزة الاستخبارات؛ والأساطير التي تنزع الشرعية يمكن أن تقوّض عمل الاستخبارات. إذ يمكنها أن توجِد توقّعات كاذبة، ومخاوف مبالغاً فيها من نفوذ الاستخبارات؛ كما يمكنها أن تعقّد آفاق مشاركة المواطنين في الاستخبارات وفي فهمهم لها، ولها أثر مماثل في الزعماء السياسيين، وصانعي القرار الذين يتقربون من أجهزة الاستخبارات بخبرة عملية قليلة أو معدومة بها.

المؤشرات المعاكسة

لا يكاد يوجد أي احتمال بالتوقف عن تحويل الاستخبارات إلى أسطورة. فتحويلها إلى أساطير من خلال التمثّلات الخيالية والأفلام يخدم احتياجات متميزة ودائمة. ونادراً ما تبتعد روايات الجاسوسية وأفلامها عن صياغة مغامرة بطولية ومستنقع مكيافيلي، ونادراً ما تكرس المنتجات الثقافية الشعبية من هذا النوع نفسها من أجل التصوير الواقعي لعالم الجواسيس أيضاً. وذلك العمل سوف يترك للتوثيق، والتحقيقات غير الخيالية والإعلامية، التي ستجد دائماً جمهوراً أصغر من الجمهور الذي تحظى به نظيراتها الخيالية والسينمائية. وتواجه مبادئ السرية الرسمية تحديات دائمة وربما يمكن أن تتراجع نوعاً ما في وجه مطالب الجمهور؛ ولكن أجهزة الاستخبارات ستطالب دائماً بامتيازات خاصة حول حماية المصادر، والأساليب، وستقوم الحكومات بترسيخ تلك الحماية في المجال الموسّع للسرية "المفيدة" التي تحتمل وتدعم تشديد الحظر من التداول، وغموض الاستخبارات، وتقدم الأدوات لتجنب الإحراج.

قبضة التكنولوجيا

- **التوقع: التكنولوجيا في مقعد القيادة**

سوف تحافظ التكنولوجيا على مكانتها باعتبارها المحرك الرئيسي لتجميع المعلومات الاستخباراتية ومعالجتها، مثلما كان عليه الحال منذ ظهور استخبارات الإشارة، واستخبارات التصوير في الحرب العالمية الأولى. كما سوف تستمر ثورة الاتصالات

بتحدي أجهزة الاستخبارات في عالم مملوء – أو حتى متخم – بالأسرار ولا يتسم بأي نقص فيها. فالتكنولوجيا والأنظمة التكنولوجية، ولاسيما فيما يخص هيكليات قوى الجيش والمجمعات العسكرية–الصناعية اللازمة للحفاظ عليها، سوف تظل هدفاً رئيسياً لأجهزة الاستخبارات.[10] وتحقيقاً لذلك، سيكون التجميع التكنولوجي على الأغلب الأداة المفضلة ضد الأهداف التكنولوجية.

بالإضافة إلى الأمل الدائم به باعتباره أداةً لتجميع الاستخبارات ومعالجة البيانات، فإن التقدم التكنولوجي يسمح بقفزات هائلة إلى الأمام في مجال تخزين البيانات واسترجاعها. وتدلّ صفوف الكمبيوترات العملاقة اليوم، ومرافق تخزين البيانات الضخمة، على الشوط الطويل المقطوع منذ أيام مركز "بليتشلي بارك" الذي احتوى على مجموعات الملفّات الورقية التي اعتمد عليها خبراء فكّ الشيفرات البريطانيون في الحرب العالمية الثانية.

ولكن هناك سلبيات لقبضة التكنولوجيا، ومنها: ارتفاع التكاليف، والحاجة إلى الوسائل اللازمة للابتكار، واحتمال الاعتماد المفرط، وإمكانية تضييق الأهداف (كما كان يظهر على الشاشات في محاولات التحقيق في برنامج صدام حسين الخاص بأسلحة الدمار الشامل قبل غزو العراق عام 2003)، واحتمال التسابق التكنولوجي بين المتنافسين في مجال الاستخبارات (المعادل الاستخباراتي لسباقات التسلح)، وقابلية النظم التكنولوجية (ولاسيما أنظمة تخزين البيانات) للاختراق. وتؤثر هذه العوامل مجتمعة في الأنظمة التي تتمتع بالميزة الاستخباراتية والتي لا تتمتع بها على حدّ سواء، ولكنها تخفّض مدى قدرة التكنولوجيا على التمكين أو على مضاعفة إمكانات أنظمة الاستخبارات الأصغر.

المؤشرات المعاكسة

لا توجد. فقد ساعدت التطبيقات التكنولوجية في مجال الاستخبارات مطلع القرن العشرين على الهروب من الركود الذي استمر قروناً، والذي تسبّب في البطء الشديد في

تدفق معلومات غير مؤكدة بطبيعتها (مثل تلك المستمدة من مصادر بشرية) بكمّيات محدودة لا محالة. وحالما تتخلّص أنظمة الاستخبارات من تلك القيود المعوقة، فإنها لن تكون على وشك العودة إليها من خلال التخلّي عن مزايا التكنولوجيا، مهما كانت السلبيات المرتبطة بذلك.

• **التوقع: التكنولوجيا علاج لكل شيء**

سوف يستمر اعتبار التكنولوجيا، بصورة خاطئة، حلاً لجميع التحديات التي تواجه الاستخبارات، أو معظمها. وهناك فرق مهم بين التكنولوجيا بوصفها محركاً لإمكانات الاستخبارات والتغيير، والتكنولوجيا بوصفها حلاً لنقاط الضعف المتزايدة في مجال الاستخبارات. وتمتد نقاط ضعف الاستخبارات إلى أبعد من مجرد تجميع البيانات ومعالجتها لتصل إلى مجالات تحليلها ونشرها. وسيبقى التوصل إلى أحكام تحليلية مشروعاً بشرياً، مع مساعدة تكنولوجية بسيطة فحسب. مثلما سيبقى تحليل المعلومات الاستخباراتية مسألة تُصارع فيها المواهب والخبرات البشرية ضدّ عِلَل المعرفة والتعلّم البشرية.

ستقدم الأنظمة التكنولوجية المساعدةَ في نشر المعلومات الاستخباراتية لكي تتمّ عملية نقل المحتوى وتقديمه بكفاءة عالية؛ ولكن هذه المساعدة لن تؤثر كثيراً في العوائق الموجودة بين صانعي السياسات وأنظمة الاستخبارات، والعوائق المتجذرة في الثقافات المختلفة، والاحتياجات المختلفة، والمستويات المتذبذبة للثقة والخبرة.

إن التكنولوجيا في جوهرها مجرد شيء ينطوي على ميزة واحدة فقط. فهي قادرة على نقل المزيد والمزيد من المعلومات وجعلها متاحة، ويمكن تصنيفها وقراءتها بسرعة أكثر من أي وقت مضى؛ أما من حيث إيجاد الأجوبة على ألغاز الاستخبارات وأسرارها، كما يصفها جريج تريفيرتون، فإنها مجرد نظام نقل وتسليم.[11]

المؤشرات المعاكسة

قد تجلب لنا التطورات السريعة في القوة الحاسوبية وفي الذكاء الاصطناعي "آلات تورينج" التي تستطيع أن تقوم بتحليلات المعلومات الاستخباراتية بشكل مستقل وبمستويات أدنى، بما في ذلك تأليف روايات منتظمة عن حالات التهديد الحالية، ولكن إمكانات تلك الآلات ستبقى متواضعة في المستقبل المنظور، وسيؤدي إطلاقها إلى مشكلات كبيرة في الثقة والأمن، ويرجح أن تؤدي إلى تعميق المشكلات الموجودة من حيث العلاقة الحساسة بين منتجي المعلومات الاستخباراتية، ومستهلكيها من صانعي السياسات.

التغييرات المقبلة

تستند دراسة عوامل الاستمرارية في الاستخبارات إلى الخبرة التاريخية المتراكمة. ويبدو أن إعطاء بعض الشرعية لإسقاطها في المستقبل، يتطلب حساباً للمؤشرات المعاكسة، كنوع من الاختبار. وأيّ حساب للتغيير يتأتى من التجربة التاريخية أيضاً، ولكن بطريقة مختلفة، عن طريق إنكار بقاء الأشياء مثلما هي. ولكن حتى في ذلك الإنكار نحتاج إلى أساس منطقي يفسر لماذا "الجديد" قد لا يكون مجدياً، ومن ثمّ توجد بعض المؤشرات المعاكسة.

إنّ تحديد عوامل التغيير في الاستخبارات هي بطبيعتها عملية ترتكز على التوقع أكثر من كونها تحديداً لعوامل الاستمرارية؛ فقيمة مبادرة مماثلة تكمن في وزنها الكلّي والدلالة التي توفرها من التوازن النسبي بين الاستمرارية والتغيير، أكثر من كونها تكمن في العوامل الفردية المدرجة، التي لا توجد أي أدلة عليها بعد.

ومن شأن الفرضية القائلة إن أنظمة الاستخبارات "السليمة" تتطلب قدرةً للحفاظ على الاستمرارية والتكيف مع التغيير، تبدو معقولة. فالكثير من الاستمرارية في بيئة عمل

الاستخبارات يهدد بالركود، والكثير من التغيير يهدد بالفوضى. ومع أخـذ هـذا الأمـر في الاعتبار، ومع الاعتراف بالتحيّز نحو تمكين إدارة مستقبل الاستخبارات، فما قائمة عوامل التغيير المحتملة؟

التغيير رقم 1: التوجه شرقاً

سوف ينتقل مركز أنشطة الاستخبارات العالمية إلى الشـــرق، أي إلى آسـيا، جنبـاً إلى جنب مع تحول القوة العالمية نحو الشـرق. والتحول العالمي للقوة هو نتيجـة ثابتـة متأتيـة عن الممارسات التنبؤية الأخيرة التي قام بها "مجلـس الاسـتخبارات القـومي الأمريكـي"، ويشمل دراسة بعنوان **الاتجاهات العالمية 2030: عوالم بديلة**. ولا تقدم هذه الدراسة مجـرد توقع لتحولات في القوة المهيمنة، بل إنها تصف تحولاً كبيراً نحو نشر القوة أيضاً:

> بحلول عام 2030، لن تصبح أي دولة – سواء أكانت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، أم الصين، أم أي دولة كبيرة أخرى– قوة مهيمنة. وسيكون لتمكين الأفراد ونشـر القوة بين الدول أو من الدول إلى شبكات غير رسمية، تأثير كبير، يعكـس إلى حـد كبـير الصـعود التـاريخي للغـرب منـذ عـام 1750، بحيـث تسـتعيد آسـيا وزنهـا في الاقتصـاد العـالمي، وتستنهض حقبة جديدة من "الدمقرطة" على المستويين الدولي والمحلي.[12]

لا يعتبر الشرق مجرد مكان لقوى الاستخبارات الصـاعدة، بقيـادة الصـين، بـل مـن المرجّح أن يكون منطقة رئيسـية لأنشـطة الاسـتخبارات الموسـعة أيضـاً نظـراً إلى كثافتـه السكانية، والنفوذ الاقتصادي، والإمكانات العسكرية الصـاعدة، والتـوترات الإقليميـة، وحالات انعدام الاستقرار السياسي.

المؤشرات المعاكسة

لن يكون هناك منطقة واحدة تشكّل مركز القوة الاسـتخباراتية أو مركـز النشـاطات الاستخباراتية. وسوف تبقى قوة الاستخبارات متركزة في أيدي بضع قـوى تتمتـع بميـزة استخباراتية راسخة، مع وصول بعض الدول الجديدة (الصين، وربـما الهنـد) إلى مصـاف

تلك الدول. وسوف يبقى الشرق الأوسط منطقة صراع سياسي، وسوف تجتذب نشاطاً استخباراتياً مستمراً. أما القارة الإفريقية فسوف تكون محط تركيز نشاط استخباراتي متزايد لأن الجماعات الإرهابية ستواصل دوراً نشطاً في قلب الدول الفاشلة والآيلة إلى الفشل؛ وسوف تكون إفريقيا محط تركيز من حيث تأثيرات تغير المناخ، والنشاطات الدولية في استخراج الموارد ما يؤدي إلى صراعات محتملة وإلى انعدام الاستقرار.

التغيير رقم 2: نهاية الأسرار

ستتم إعادة تعريف عملية جمع المعلومات الاستخباراتية من حيث الأشكال الجديدة في جمع المعلومات الاستخباراتية التي تعتمد على اقتناء مواد من المجال العام بدلاً من الجمع/ السرقة البشرية التكنولوجية للأسرار (المعلومات المحمية). وسوف تصبح استخبارات المصادر المفتوحة (OSINT) هي الأهم، ولكن هذا التوقع يتخطى تدعيم أي اتجاه قائم. وكما يفترض السير ديفيد أوماند، فإن استغلال اتصالات وسائل الإعلام الاجتماعي (SOCMINT) سوف يفتح حدوداً جديدة لخدمات الاستخبارات، ذات قيمة خاصة لأنواع محددة من الإنذار، ولتقييم التوقعات الاجتماعية، وبشكل خاص عندما يصيب المجتمعات تغيير سريع الخطى، أو انعدام للاستقرار، أو خلافات عميقة ومثيرة للانقسام.[13] وقد تكون وسائل الإعلام الاجتماعي أفضل وسيلة عند التعامل مع الحالات الثورية داخل الدول والمجتمعات.

وسيتم التركيز المتزايد على التعاملات بين الاستخبارات، وهيئات إنفاذ القانون، والمجتمعات المعرّضة لخطر الإرهاب، والعنف، والجرائم الخطيرة. وسيتم تخطيط هذه المشاركات لتعزيز الثقة، والتفاهم، وتأمين تدفقات المعلومات التي يمكن أن تساعد على جهود الكشف، والوقاية، وتخفيف العبء من جانب الهيئات الحكومية. وما قد يُطلق عليه اسم "COMMUNINT" (الاستخبارات الاجتماعية) سيكون أداة تستخدم في عمليات الأمن الوطني الداخلي، ولكن ستكون هناك ميزة المشاركات الدولية من أجل خوض الحروب أيضاً، وعمليات مكافحة التمرّد، والتنمية، والمساعدة الإنسانية. ومن حيث

سياسات مكافحة التمرّد على وجه الخصوص، سوف تبرز الاستخبارات الاجتماعية بوصفها أداة رئيسية في منع ما يشير إليه ديفيد كيلكولن بظاهرة "حرب العصابات العرَضية"، التي تؤدّي فيها المشاركة والتدخل الأجنبي في شؤون مجتمع ما إلى رد فعل عنيف وأعمال تمرّد.[14]

المؤشرات المعاكسة

سوف يستمر الاستثمار في أنظمة جمع المعلومات التكنولوجية الباهظة الثمن بالتسبب في خلل في توازن ميزانيات الاستخبارات، وفي تشكيل عملية جمع المعلومات الاستخباراتية. كما أن الانتقال إلى الأساليب الجديدة في جمع المعلومات الاستخباراتية صعب. وتحتاج استخبارات وسائل الإعلام الاجتماعية إلى إيجاد منهجية عملية، مثلما تحتاج إلى توفير مكاسب استخباراتية واضحة، وإلى اكتساب شرعية عامة. ويمكن أن تفشل في تحقيق أيّ من هذه المتطلّبات. ويمكن أن ينظر إلى الاستخبارات الاجتماعية، من حيث الأمن الداخلي، في المقام الأول باعتبارها أداةً لإنفاذ القانون، ومن ثمّ باعتبارها هامشية بالنسبة إلى قطاعات الاستخبارات. وعلى صعيد أكثر عالميةً، سيكون بناء الثقة بين المجتمعات المحلية المتضررة وأجهزة الاستخبارات الأجنبية، مبادرةً خطرة وغامضة.

التغيير رقم 3: العمليات السِّيبرانية السرية التي تقترب منكم

تظهر الاعتداءات السِّيبرانية نفسها فعلياً في بعض الأشكال (التجسس السِّيبراني، والجريمة السِّيبرانية) وتهدد بالقيام بذلك ربما على شكل حرب سِّيبرانية، أو إرهاب سِّيبراني. ومن بين الاتجاهات الصاعدة التي تشتمل على استغلال الفضاء السِّيبراني، يمكن لأحدها تحديداً أن يسبّب تعقيدات كبيرة لأجهزة الاستخبارات. وتشتمل العمليات السِّيبرانية السرية استخدام قدرات الهجوم السِّيبراني من أجل تحقيق الأهداف المتمثلة في إلحاق الضرر بالبنى التحتية أو الاستقرار في كيان أجنبي، سواء أكان حكومةً أم طرفاً غير حكومي.[15] والمثال الذي حظي بأكبر نقاش في هذا المجال هو فيروس "ستكسنت" Stuxnet الذي استُخدم لاستهداف أجهزة الطرد المركزي النووي الإيراني وتعطيلها،

ومن ثمّ إبطاء التقدم الإيراني نحو تخصيب اليورانيوم إلى المستوى اللازم لاستخدامه في صناعة الأسلحة.[16] وبوصف الهجمات السِّيبرانية ممارسة جديدة، يمكن اعتبارها تبنّياً لعمليات سرية في حرب باردة تقليدية مخصصة لزعزعة الاستقرار والتسبب في تغيير نظام الحكم في دول تُعدّ معادية للدولة المهاجمة.[17] ومثل العمليات السرية الكلاسيكية، فإن النوع السِّيبراني الجديد منها مخصص ليكون شكلاً من أشكال الاعتداء التي لا تصل إلى حد خوض حرب. كما أنها تعني استخدام غطاء "الإنكار المقبول"، وهو المبدأ الذي يسمح لمرتكبي تلك الهجمات بادعاء عدم تورطهم فيها (وهو مبدأ يهدف في جزء منه إلى تجنب التصعيد، وفي الجزء الآخر إلى نشر حالة انعدام الاستقرار). وتتصف العمليات السِّيبرانية السرية شأنها في ذلك شأن الحرب الباردة، في صورتها التقليدية، بمميزات عدة، منها: انخفاض تكلفتها نسبياً، وسرعة الهجوم، ومحدودية الأضرار الجانبية البشرية. وأخيراً، ومثلما كان عليه الأمر في الحرب الباردة، فإنه يمكن فرض حدود جيوسياسية على استخدام هذا السلاح، بحيث تكون محصورة أساساً بأهداف غير موجودة لدى الخصوم من القوى العظمى.

ستكون وكالات الاستخبارات هي المزوّد المنطقي بالمعلومات عن الهدف الاستخباراتي، والدعم الخاص بتلك العمليات، ولأسباب تتعلق بإيجاد مسوّغات الإنكار (أو التنصّل) يمكن لها أن توضع كذلك تحت قيادتها وسيطرتها. وهذا سوف يحمّل الاستخبارات أعباء إضافية فيما يخصّ الدراية التقنية والمعرفة المستهدفة، وربما يؤدّي إلى توتر العلاقات بين أجهزة الاستخبارات وواضعي السياسات، مثلما حدث في مناسبات عديدة خلال الحرب الباردة (على سبيل المثال، ما حدث في عملية "خليج الخنازير" الشائنة السمعة، التي شنّتها وكالة الاستخبارات المركزية ضد كوبا في أثناء رئاسة كاسترو، في عام 1961). وسوف تحتاج مسائل الموازنة بين مزايا العمليات السِّيبرانية السرية وعيوبها، بما في ذلك الآثار الناجمة عن استخدام التقنيات السيبرانية وإمكانية التصعيد، إلى نظرة أقرب بكثير مما حظيت به الخطط السرية التقليدية إبّان الحرب الباردة، التي كان تركيزها على المدى القصير قطعاً.

والعامل الآخر الذي يتعلق بالاعتماد المحتمل على نطاق مستمر للعمليات السيبرانية السرية العدائية، سيتمثل في التطوير الموازي لقدرات مكافحة السِّيبرانية؛ ولكن التطبيق "الدفاعي" لمثل هذه القدرات قد تكون له حدود غير واضحة تتطلب قدرات هجومية ضد مرتكبي الهجمات من أجل ضمان تحقيق الأهداف الدفاعية. ويظل من غير المعلوم بعد إذا ما كان من الممكن للدفاع السِّيبراني أن يأخذ شكل "خطوط ماجينو"* إلكترونية، أو إذا ما كان سيحتاج إلى القدرة على تحديد الهجمات وتعقّبها، وتحييدها من مصدرها (وهذا بحدّ ذاته أمر صعب وغير معقول).

المؤشرات المعاكسة

إن العمليات الهجومية السرية السِّيبرانية محفوفة بالمخاطر بطبيعتها، ولاسيما فيما يتعلق بآثارها التصعيدية، ومكاسبها غير المؤكّدة التي تجلبها على المدى الطويل. ومثلما هو الحال في العمليات السرية التقليدية، فإنه قد يكون من الصعب الاستمرار في سياسة الإنكار في وجه التسريبات والتحقيقات التي تتم حول الانتهاكات السيبرانية. فكلما انتشرت أدوات الهجمات السِّيبرانية المتطورة بين الأطراف الحكومية الأخرى، زادت القيود التي يمكن أن نفرضها على استخدامها. ويمكن أن تقتصر العمليات السرية السِّيبرانية على الحالات القصوى، عندما يتبيّن فشل الخيارات الأخرى (التعامل الدبلوماسي، والعقوبات،... إلخ).

التغيير رقم 4: تحول استخبارات الإشارة إلى "بيانات وصفية"

بالنظر إلى الإنجازات الكبيرة التي حققتها استخبارات الإشارة في الحربين العالميتين الأولى والثانية، فإنّ الميزة الأساسية التي أتى بها هذا النوع من الاستخبارات تتمثل في القدرة على اعتراض الرسائل وقراءة محتوياتها، سواء أكانت نصوصاً عادية أم مشفرة.

* هي استراتيجية دفاعية سلبية عمدت إليها فرنسا، عقب الحرب العالمية الأولى، تمثّلت في إنشاء "خطّ ماجينو" Ligne Maginot، الذي يُعدّ أنموذجاً للتحصينات الدفاعية الثابتة، وقد تمّ اعتماده بهدف وقف تقدّم القوات الألمانية. (المحرر)

لطالما كان تحديد شبكات الاتصالات (من خلال تحديد الاتجاه وتحليل حركة المرور) يُعتبر جزءاً من مبادرة استخبارات الإشارة، وكان يُعدّ في العادة بمنزلة الأمر الثانوي بالنسبة إلى ممارسة قراءة الرسائل (والمكمّل لها). وفي عالم استخبارات الإشارة بعد الحادي عشر من سبتمبر، يبدو أن الأولويات التاريخية انقلبت رأساً على عقب، مع حدوث تركيز جديد على تتبع شبكات الاتصالات، التي تعتبر، وبشكل خاص، أداةً قيّمة لاستخدامها ضد الجماعات الإرهابية.[18] وقد حظي التركيز في الشبكات بالدعم من خلال صعود عملية جمع "البيانات الضخمة" أو "البيانات الوصفية" من قِبَل المؤسسات الخاصة والوكالات الحكومية على حد سواء. وقد وُصفت البيانات الوصفية أحياناً بأنها "بيانات عن البيانات"، أو بعبارة أوضح، بأنها "المغلّف" وليست "الرسالة". وتتطلب عملية جمع البيانات الوصفية إمكانات اعتراضية كبيرة، وتطبيقات حاسوبية متطورة، وسعات ضخمة لتخزين البيانات. وهي تعتبر حالياً ممارسة تقتصر على القوى التي تتمتع بالميزة الاستخباراتية، أو الدول التي لها علاقات تحالف مع القوى التي تتمتع بتلك الميزة. ولكن، من المتوقع أن تحدث عولمة هذه التقنية الاستخباراتية. فعملية تجميع البيانات الوصفية تتطلب شراكات بين مزودي خدمات الاتصالات في القطاع الخاص والوكالات الحكومية؛ ويمكن أن تكون إقامة تلك الشراكات أكثر صعوبة في الدول الديمقراطية لأن الغطاء يزاح عن سرية برامج البيانات الوصفية. وعندما تصبح عملية معالجة البيانات الوصفية أساسية في الاستخبارات، سينشأ صراع مرير حول قضية الخصوصية/ السرية.[19] وستكون المعلومات الاستخباراتية مقيدة بأوجه حماية الخصوصية/ السرية في بعض المجتمعات، ولكن ليس فيها جميعاً.

المؤشرات المعاكسة

وُصف تجميع البيانات الوصفية أحياناً بأنه أقرب إلى تكديس أكوام من القشّ من أجل العثور على الإبر فيها. وحالما تتجاوز مرحلته الرائدة حالياً، سيخضع لمزيد من التدقيق داخل الحكومات على أساس حساب التكلفة والمنفعة. وقد يحدث صدّ من قِبَل

مزودي خدمات الاتصالات الذين لا يشعرون بالارتياح إزاء جانب العلاقات العامة للتعاملات السرية مع الهيئات الحكومية لإطلاعها على أنظمتها وعلى ما تمتلكه من بيانات. وقد يأتي الصد من قِبَل جماعات الدفاع عن الخصوصية الفردية ومن قِبَل المواطنين في المجتمعات الديمقراطية. كما يمكن أن يؤدي جمع البيانات الوصفية إلى إثارة مخاوف جدّية على الصعيد الدولي، إلى درجة أنه قد يهزّ الثقة بين الدول الصديقة والحليفة. وسوف يعتمد مستقبل جمع البيانات الوصفية في المقام الأول على مدى قدرتها على إثبات مكانتها والحفاظ عليها باعتبارها أداة استخباراتية رئيسية، ومقاومة النكسات.

التغيير رقم 5: الجامعون والصيادون

في مقالة كثيراً ما يُستشهد بها منذ صدورها عام 2004، اتخذ أحد كبار الضباط السابقين في وكالة الاستخبارات المركزية، والباحث في كلية كينيدي في جامعة هارفارد، تشارلز كوجان، موقفاً جديداً وأكثر عدوانية فيما يخص أنظمة الاستخبارات في القرن الحادي والعشرين، يقوم على توسيع دورها من دور جامعي المعلومات إلى دور "الصيادين" الذين يرصدون الأهداف.[20] كان تفكير كوجان متجذراً في التجربة الأمريكية للسلوك العدواني في "الحرب على الإرهاب"، ولكن كان له تأثيرات أوسع نطاقاً. فعند مقارنتهم بالسجل التاريخي لمهام العمليات السرية التقليدية، قد يبدو "الجامعون" و"الصيادون" متميزين من دون اختلاف؛ ولكن الأمر يسترعي الانتباه إلى تطورَين مهمين في الاستخبارات. أحدهما له علاقة بظهور التكنولوجيات الجديدة، مثل الطائرات من دون طيار، التي يمكنها ألّا تُقيم وزناً للحدّ الفاصل بين نشاط جمع المعلومات والنشاط الشبه العسكري الفتّاك؛ أي بين جمع المعلومات والقتل. أما التطور الآخر فله علاقة بصعود عمليات القوات الخاصة، ولاسيما ضد أهداف إرهابية، التي يتم تمكينها بواسطة الربط بين مهام جمع المعلومات الاستخباراتية وعمليات القتال المشتركة. ولطالما ارتبطت الاستخبارات بطبيعة الحال بخوض الحروب، وقد ارتبطت أدوات جمع المعلومات

الاستخباراتية ارتباطاً وثيقاً عبر التاريخ بالفتك (خذ على سبيل المثال منظار أفق [بيروسكوب] الغواصة أو مُصوّب القصف الجوّي). والأمر الجديد هو أن الفجوة بين جمع المعلومات الاستخباراتية وتطبيق المعلومات الاستخباراتية على عمليات ذات طراز عسكري قد زالت إلى حد كبير (وربما تبقى مغلقة لفترة أطول مع تطور عملية الأتمتة)، وأن الفرق بين جمع المعلومات الاستخباراتية واستخدامها قد زال تدريجياً، بما في ذلك فصل المسؤولية والاختصاصات العملياتية بين وكالات الاستخبارات (التي هي في الغالب مدنية بطبيعتها) والقوات العسكرية.[21]

المؤشرات المعاكسة

قد تكون "عسكرة" الاستخبارات التي افترضها كوجان مسبقاً عبارة عن خلل وليس اتجاهاً طويل الأجل. فالمنصات التكنولوجية الجديدة مثل الطائرات من دون طيار التي يمكنها أن تجمع بين ميزتي جمع المعلومات الاستخباراتية في الوقت الحقيقي، وميزة تنفيذ العمليات الفتاكة، موجودة لتبقى، ولكن السؤال عما إذا كانت ستؤدي إلى تشويه جذري في طبيعة أنظمة الاستخبارات، يظل جوابه غير معروف بعد. وهناك أصلاً إشارات في النظام الأمريكي إلى تقليص نفقات البعثات الاستخباراتية من أجل التركيز على الثالوث الكلاسيكي المتمثل في جمع الاستخبارات، وتحليلها، ونشرها. وسيواصل المقاتلون الحربيون رغبتهم في الحصول على أنظمة استخبارات مستقلة و"مملوكة" لهم من أجل دعم عملياتهم. وبجمعها معاً، فإن التقليص المحتمل لنفقات الاستخبارات، وتوسيع أنظمة الاستخبارات المملوكة للجيش والخاصة بخوض الحروب، قد يؤديان إلى مزيد من الانفصال بين "الجامعين" و"الصيادين"، بدلاً من دمجهم معاً. والأمر الذي لا جدال فيه هو أن تكنولوجيا الطائرات من دون طيار التي جمعت أنشطة جمع المعلومات الاستخباراتية واستعراض القوة الفتاكة معاً في منصة واحدة سوف تستمر في الانتشار، وأن الأنظمة الوطنية المختلفة سوف تضطر إلى الصراع مع مشكلة الصيادين والجامعين.

التغيير رقم 6: الاستخبارات الاقتصادية تنجح في نهاية المطاف

كانت الاستخبارات البريطانية هي أول رائد في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية الاقتصادية وتحليلها وذلك في ثلاثينيات القرن العشرين، في مواجهة إعادة التسلح الألمانية النازية.[22] ولكن المعلومات الاستخباراتية الاقتصادية عموماً لم تَرْقَ إلى مرتبة المهمة البارزة التي تنجزها أجهزة الاستخبارات في العقود التي تلت. أما التغيير فهو حالياً على قدم وساق، تحفّزه مجموعة متنوعة من العوامل. منها الاستخدام القوي للتجسس الاقتصادي من قبل كل من القوى الاستخباراتية في الصين الصاعدة والاستخبارات الروسية التقليدية. فقد أصبح انعدام الأمن الاقتصادي مشكلة أمن وطني من الدرجة الأولى للكثير من الدول، ما يثير الاهتمام المتجدد بتحليل المعلومات الاستخباراتية الاقتصادية. كما أن الجهود المبذولة لتطبيق عقوبات شديدة ضد دول تعتبر غير ملتزمة بمسائل الأمن العالمي الحساسة، مثل انتشار الأسلحة النووية، تتطلب إمكانات متطورة في مجال الاستخبارات الاقتصادية لكي تكون فاعلة. كما تتطلب مهام وجهود مكافحة التمرد في التعامل مع الدول الفاشلة أو الآيلة إلى الفشل، معلومات استخباراتية اقتصادية. وتعتبر المؤشرات الاقتصادية بمنزلة إشارات تحذير أساسية من الاضطرابات السياسية، والأوضاع الممهدة للثورات. وسوف تزداد مكانة الاستخبارات الاقتصادية، التي تركز في تدفقات الأموال غير المشروعة، باعتبارها نشاطاً استخباراتياً رئيسياً يستهدف المنظمات الإجرامية، والجماعات الإرهابية، والجهات التابعة لدولة خصم. وبالنظر إلى جميع هذه الاستخدامات المحتملة، والأهمية المتعلقة بها، فإن الدول في نهاية المطاف سوف تستثمر في إمكانات الاستخبارات الاقتصادية بحيث يكون لها مصدر موثوق به للمعلومات، متاح لواضعي السياسات عند الطلب.

المؤشرات المعاكسة

كان هناك بعض الاهتمام المتجدد بالاستخبارات الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة، مع الافتراض بأنها قد تحظى بالأولوية في خضم سعي أجهزة الاستخبارات إلى

إيجاد مهام جديدة، ومع ذلك تخلى الكثير من الدول عن محاولة استخدام الأصول الاستخباراتية الوطنية لتأمين أي ميزة اقتصادية تنافسية، ولاسيما في عالم يشهد منافسة اقتصادية عالمية، واتفاقات تعاون متعددة الجنسيات.[23] وتواجه التحليلات الاقتصادية التي تجريها وكالات الاستخبارات، الكثير من المنافسين في عالم الأعمال ومراكز الفكر، وبشكل عام لن تضيف أنظمة الاستخبارات الوطنية أي قيمة خاصة في حل المشكلات الاقتصادية.

التغيير رقم 7: لا يمكن إنكار تغير المناخ

ستكون هناك حاجة إلى وكالات الاستخبارات لتطوير خبرتها الخاصة في مجال تأثير أمن تغير المناخ، على الصعيدين المحلي والدولي. وسوف تكون الخبرة تحليلية في المقام الأول، ولكنها ستتطلب الحصول على مجموعة متنوعة من تدفقات المعلومات الاستخباراتية، بالإضافة إلى العكوف على عمليات الاستهداف انطلاقاً من المنصّات الخاصة بجمع المعلومات الاستخباراتية (وبشكل أساسي استخبارات التصوير والمصادر المفتوحة). أمّا تطوير استخبارات تغير المناخ فسوف يتم نتيجة الإقرار بالإسهام الرئيسي لتأثيرات تغير المناخ في انعدام الاستقرار العالمي.[24] أما على الجبهة العالمية، فستشمل هذه التأثيرات أموراً من قبيل الهجرات القسرية (ومن ثمّ، فإنه سيتسبب في نشوء فئة جديدة من "لاجئي تغير المناخ")، والصراعات على الموارد (بما فيها الحروب الأهلية وحركات التمرد الناتجة عن المطالبات بالموارد)، وتعميق انعدام الأمن الاقتصادي، وتفاقم المشكلات مع الدول الفاشلة والآيلة إلى الفشل، والأوبئة والأزمات الصحية، واتساع الفوارق بين الشمال والجنوب من حيث سبل المعيشة الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الصعيد المحلي، سوف يزداد تركيز الاهتمام على حالات الطقس الشديد القسوة، والكوارث الطبيعية، وتأثيرات تغير المناخ في المجتمعات الساحلية، والبنية التحتية الحيوية. كما أن احتياجات إعداد التقارير حول تغير المناخ وتحليلها سوف تفرض شراكات جديدة بين أنظمة الاستخبارات، وقطاع المؤسسات العلمية والتنموية غير الحكومية.

المؤشرات المعاكسة

يعدّ تغير المناخ ظاهرة تصاعدية، وغير مألوفة بالنسبة إلى العادات المتبعة من قبل معظم أنظمة الاستخبارات والمتمثلة في التركيز على التقارير الراهنة. كما أن مجموعات المهارات اللازمة ليصبح المرء خبيراً في قضايا تغير المناخ ستكون غريبة جداً عن أنظمة الاستخبارات بحيث يتعذر اتخاذ إجراء في شأنها. ولن تقدم الاستخبارات أي قيمة مضافة محددة إلى التقارير الخاصة بتأثيرات تغير المناخ؛ مثلما أن التقارير الصادرة عن مصادر سرية لن تكون جزءاً من مزيج المعلومات، ما يجعل قضايا تغير المناخ أقل ارتباطاً بمصادر الاستخبارات القياسية وأساليبها. كما أن طبيعة صنع القرار الخاص بتغير المناخ المسيّسة للغاية، ستجعل خدمات الاستخبارات حذرة حيال مشاركتها في تلك القضايا. وسوف تُترك مراقبة تغير المناخ لمجتمع الخبراء غير التابعين للحكومة ولا لقطاع الاستخبارات. ومن ثمّ، فستكون مجتمعات الاستخبارات مجرّد مستهلكين عرضيّين لتلك التقارير.

التغيير رقم 8: الخصخصة تصبح عرفاً

تتخذ عملية خصخصة الاستخبارات وتعهيدها (الاستعانة بمصادر خارجية) اتجاهاً متسارعاً، مدفوعةً بجهود العثور على الاقتصادات في ميزانيات الاستخبارات المزدهرة، والحصول على الابتكار، وإيجاد الكفاءات من خلال الاستفادة من خبرات القطاع الخاص في جميع المجالات؛ بدءاً من صيانة الأبنية وحتى تشغيل أقمار التجسّس الاصطناعية وتوظيف عملاء الاستخبارات في الخارج.[25] والشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص في مجال الاستخبارات موجودة منذ مدة طويلة، ومن دونها ما كان من الممكن تحقيق إحدى أشهر القفزات التكنولوجية إلى الأمام مطلع الحرب الباردة، والمتمثلة في ظهور طائرة التجسس U-2، التي صنعتها شركة لوكهيد مارتن لمصلحة وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي أيه) بموجب عقد. ولكن زيادة الخصخصة والاستعانة بمصادر خارجية بعد الحرب الباردة، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لافتة للنظر، وهي مستمرة على الرغم من أنها أثارت بعض الأسئلة المثيرة للقلق في أعقابها. فقد أثيرت الأسئلة حول

المدى الذي تسمح به هذه الظاهرة لمجتمعات الاستخبارات (ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية) بإخفاء العمليات، وتجنُّب أنظمة المساءلة القائمة. وأما الأمر الآخر المثير للقلق فهو ما مدى الدور الذي اضطلعت به مصالح المقاول الخاص في تشكيل الممارسات الاستخباراتية، والتسبب في فساد محتمل في أنظمة الاستخبارات.[26] كما أن الاعتماد على مقاولي القطاع الخاص في مجال الأعمال الاستخباراتية الحساسة يشكّل معضلة أمنية كبيرة أيضاً، مثلما جرى الكشف عنه في حالة إدوارد سنودن الشهيرة، الذي أفشى الأسرار وأعلنها بنفسه؛ فقد عمل متعاقداً و"مدير نظم" لمصلحة وكالة الأمن القومي الأمريكية؛ التي تعتبر وكالة استخبارات الإشارات الرائدة والأقوى في العالم. وربما تتسبب الرواتب الأكثر جاذبية في القطاع الخاص في "هجرة أدمغة" خطيرة لخبراء الاستخبارات من جميع المستويات الحكومية إلى القطاع الخاص.

وتُماثِل الدوافعُ الكامنة خلف الزيادة الكبيرة في خصخصة الاستخبارات وتعهيدها إلى مصادر خارجية، الدوافعَ التي تؤثر في الجيوش وعملياتها، ومن غير المرجّح أن تتضاءل، بغضّ النظر عن المعضلات التي قد تشكّلها. ويبدو أن المستقبل الذي ستتم فيه خصخصة ما كان يعتبر في يوم من الأيام أكثر القطاعات التي تحتكرها الحكومة احتكاراً مطلقاً قد حلّ، والسؤال الوحيد هو إلى أيّ مدى ستصل تلك الخصخصة، وعما إذا كانت الخصخصة بوصفها شراكة سوف تواصل التوسع، أو إذا ما كانت الخصخصة سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى فقدان أنظمة الاستخبارات الوطنية سيطرتها على الوظائف الرئيسية للاستخبارات.

المؤشرات المعاكسة

لن تؤدي الخصخصة والاستعانة بمصادر خارجية إلى تغيير تامّ لوظيفة الاستخبارات أبداً، بل سيترتّب على ذلك إيجاد نوع من التوازن في نهاية المطاف. وسيتم فرض قيود على الاستعانة بمصادر خارجية نتيجةً لمجموعة من العوامل منها الفضائح، والمطالبات بالمساءلة، والمخاوف الأمنية، والقيود المالية المفروضة من قبل الحكومة (مع

زيادة التدقيق على التكاليف النسبية لعمليات القطاع الخاص مقابل العمليات الحكومية). وسوف يتبين أن إعادة الترتيب ستحدد طبيعة جوانب عمل الاستخبارات التي تعتبر "حكومية بطبيعتها". وسوف يعتبر تحريك عملية إعادة الترتيب المذكورة إقراراً أساسياً بأن الحكومة تحتاج إلى امتلاك أنظمتها الاستخباراتية والسيطرة عليها، وذلك لأسباب متنوعة أهمها ضمان أن يكون منتج الاستخبارات ملبّياً للاحتياجات الحكومية ومتجاوباً معها.

وقد جرى بالفعل اختبار هذا الاقتراح بسبب تزايد الجهات الفاعلة التابعة للقطاع الخاص التي تقدم المنتجات التحليلية.[27] بل إن أحد مكونات عمل الاستخبارات الذي قد يعتبر الأكثر عرضة للخصخصة، والذي قد يستفيد منها – والمقصود بذلك تحليل الاستخبارات – سيخضع للقيود التي تفرضها عليه احتياجات الحكومة للسيطرة والاستجابة. فإذا كانت الاستخبارات لا تزال تطمح إلى أن تكون هي مصدر معلومات الحكومة وأخبارها – مثلما طالب الرئيس الأمريكي هاري ترومان بذلك في إحدى المرات– فإنها، من ثمّ، ستعمل بوصفها مصدر معلومات فريداً من نوعه تجْرِي باستمرار إعادةُ صياغة عناوينه، والتشكيكُ فيه من قبل أطراف حكومية داخلية تستطيع الحكومة أن تتحكم فيهم وتثق بهم في الآن نفسه.

التقارب بين الاستمرارية والتغيير: بعض الملاحظات

يبدو أن قوى الاستمرارية والتغيير، في هذه التوقعات، متوازنة نسبياً، مادام هناك عدداً كبيراً من العناصر المحددة التي تدعم الاستمرارية وعدداً كبيراً مساوياً له تقريباً من العناصر التي توحي بالتغيير. ولكل من عوامل الاستمرارية والتغيير مؤشرات معاكسة، توحي أن لا فئة منهما واضحة المعالم. وقد يبدو أن النتائج التنبئية التجريبية لوجود مقادير متوازنة من عوامل الاستمرارية والتغيير، توحي ببيئة عملية أو حتى "سليمة"، ولكنها في الواقع تضع أوساط الاستخبارات في وضع صعب لا يمكنها فيه الاعتماد على العمل كما هو معتاد ولا المشاركة في التغيير على حساب ممارسات وظروف موروثة. ونظراً إلى انتشار

كل من عوامل الاستمرارية والتغيير، فإن ما يمكننا قوله إن الحفاظ على الاستمرارية والتكيف مع التغيير سيكون أمراً صعباً للغاية.

إن بعض عناصر الاستمرارية والتغيير يتطلب عناية خاصة، نظراً إلى التحديات التي تفرضها، والضعف النسبي للمؤشرات المعاكسة. والتحديات الثلاثة الرئيسية الناشئة عن عوامل الاستمرارية سيتمثل في: تفاوت السلطة (ومن ثم المعرفة) بين أنظمة الاستخبارات الوطنية المختلفة؛ والإخفاق منذ وقت طويل في إعادة توجيه نظم الاستخبارات للتركيز على المواهب والخبرات البشرية بدلاً من تكنولوجيا الآلة؛ والصعوبات المستمرة التي تواجه تحقيق الشرعية العامة.

أما التغييرات الثلاثة الرئيسية الآتية فسوف تشتمل على ظهور عصر العمليات السرية السيبرانية الخطير؛ وجهود تكييف عملية جمع المعلومات الاستخباراتية مع عملية التراسل عبر وسائل الإعلام الاجتماعية بجميع مغرياتها وعثراتها المحتملة؛ والخصخصة. وترتبط جميع هذه المخاطر إلى حدّ ما باستغلال البيانات الوصفية.

يدلّ التحديد الشامل لعوامل الاستمرارية والتغيير، وقائمة القضايا الرئيسية المذكورة أعلاه، على الحاجة إلى شكل جديد لوكالات الاستخبارات، والناس الذين توظفهم لديها.

الموظفون داخل الاستخبارات (أو "جيمس بوند" المستقبل)

كانت الطبيعة المتغيِّرة التي يتصف بها الأشخاص الذين توظفهم الاستخبارات، ويشرفون على وظائف جمع المعلومات وتحليلها ونشرها، موضوعاً تكرر طرحه ولكن لم تتم دراسته في تطوير أنظمة الاستخبارات منذ نشأة الاستخبارات الحديثة. فنحن انتقلنا من عصر الرجل الشهم الهاوي إلى عصر الاحترافية، ولكن مسائل من قبيل ما الذي يشكل الموهبة الاستخباراتية المحترفة، وكيف تتمّ رعايتها، تعد من الأمور التي لم تتم

دراستها بالشكل الوافي. ومع ذلك ربما يكون هذا هو التوقع الأهم والأبسط الذي يمكن للمرء أن يقوم به؛ وهو أن مستقبل الاستخبارات سوف يعتمد على الأشخاص.

نظراً إلى أن سمة التحول إلى أسطورة تلازم سلك الاستخبارات بقوة، فقد يكون من الممكن أن نأخذ إحدى أكثر الشخصيات الأسطورية (والمعولمة) شعبيةً في الثقافة، وهو العميل جيمس بوند، ونرى كم سيستغرق تحويله إلى عميل لاستخبارات المستقبل. ولم يكن إبداع إيان فليمنج أمراً سرياً أبداً في المقام الأول، ولكن هذا ليس أمراً يجرد من الأهليّة في العصر المقبل، عندما ستبتعد الاستخبارات عن اعتناقها التقليدي للأسرار والمصادر السرية. فبصعوبة تصرف جيمس بوند بوصفه عميلاً، من حيث تطوير مصادره وإدارتها؛ وذلك قد يناسب الاحتياجات المستقبلية أيضاً. لقد كان، وهو بالطبع "رجل منظمة" خيالي، يَدين بولاء شديد لرئيسه في العمل، وقد خدمته مجموعة متنوعة من مرؤوسيه (من أمثال Q،... إلخ) ولكن تلميحات السياسة البيروقراطية نادرة في رواية جيمس بوند. فالولاء القديم الطراز إلى رئيس الاستخبارات الذي يطلق عليه [في الفيلم] الاسم الرمزي "M"، وعدم الاكتراث بالبيروقراطية لن يخدم شخصية جيمس بوند بشكل جيد في المستقبل. كما أن غياب مهارات الحاسوب سيشكل عائقاً رئيسياً. ويبدو أن جيمس بوند لم يمضِ الكثير من الوقت في التعليم العالي. ولطالما كانت مواهب جيمس بوند بعيدة عن احتياجات المنظمات الاستخباراتية في العالم الحقيقي، حتى في ريعان شباب هذه الشخصية الخيالية. وفي العمليات المستقبلية ضمن "الخدمة السرية لصاحبة الجلالة"، سيحتاج إلى عملية تحول تامة.

أقدم إليكم تصوّراً لما يمكن أن يبدو عليه: سيتم توظيف جيمس بوند من قبل قوة تتمتع باستخبارات راسخة، وسيتمتع بمكانته، حتى إن لم يأتِ معها لقب "00"؛ ولكن ستتم إعارته إلى وكالات استخباراتية حليفة أو صديقة، أصغر حجماً، ضمن إطار سياسة مقصودة للمشاركة في الخبرة والمعرفة الاستخباراتية (جيمس بوند بوصفه ضابط ارتباط). سوف يكون على دراية وعلم بأحدث النظم التكنولوجية، ولكنه لن يكون مهووساً بها،

ولن يتمسك بالنظم الأقدم عندما تأتي النظم الأحدث. سيؤذن له أحياناً بإلقاء تصريحات علنية نزيهة حول أداء منظمته الاستخباراتية وحول التوجهات في عمل الاستخبارات؛ وسيؤدي دور الشخص الذي يسرّب الأسرار (بشكل أكثر خبثاً) بشكل عرضي في الأمور التي يعتبرها مصلحة عامة، ولكن لن يتم القبض عليه أبداً؛ وسيكتب مذكرات/ كتاباً/ دراسة قيّمة عن الاستخبارات عند تقاعده ويعتبر ذلك بمنزلة واجب عام ممتع وذي أهمية (أفضل بكثير من الانشغال بالسيارات السريعة، والمقامرة، ومعاشرة النساء، والهوس العام بالنزعة الاستهلاكية والسياحة المكلفة).

سيتم تكليف الضابط جيمس بوند بالمسؤولية عن العديد من العمليات السرية السِّيبرانية خلال حياته المهنية، ولكنه سيصر دائماً على أخذ العواقب الطويلة المدى في الاعتبار، وعلى موازنة الإيجابيات والسلبيات، واعتماد سياسة الإنكار (التملّص) بطريقة لا لبس فيها. وسوف يتولى رئاسة فرقة عمل خاصة حول استخبارات وسائل الإعلام الاجتماعي يتم حشدها لمراقبة أي اندلاع لثورة كبرى في أي منطقة متنازع عليها حول العالم، وسوف يحظى بتكريم (سرّي) على الجهود التي يبذلها هو وفريقه في الأزمات والتي يقدم من خلالها إنذاراً مبكراً، وتسمح لحكومته التي تتمتع بميزة الاستخبارات بوضع سياسات للتعامل الدبلوماسي، والعسكري، والاقتصادي ("آه.. جيمس – كيف حصلت على ذلك الوسام؟ حسناً يا عزيزتي، لقد حصلت عليه لقاءَ قراءة التغريدات على موقع تويتر"). وسيتلقى مغريات في مناسبات كثيرة للانضمام إلى شركات القطاع الخاص، وبرواتب أعلى، ولكنه سيقاوم تلك المغريات، في حين سيخسر الكثير من زملائه الأكفاء الذين سيخضعون لتلك الإغراءات. وسوف تتكون لديه الشكوك حيال الحكمة من عمله في الحكومة، وسيشهد تقليص مخصصات وكالة الاستخبارات المحبوبة التي يعمل فيها، وهي تكافح من أجل مواكبة منافساتها في القطاع الخاص. ولكنه في العموم لن يتجاوب مع الجيل الجديد من المتعاقدين من القطاع الخاص الذي يأتون إلى العمل معه، باستثناء المهووسين منهم، ولكنه سيلتفت إلى ما مضى باعتزاز، في صفحات دراسته المقبولة رسمياً لمتابعة اهتمامه بالدراسات العليا في مجال الآثار الأمنية لتغيير المناخ. حتى أنه تمكن

من نشر مقالة أو اثنتين حول هذه الموضوعات في المجلات العلمية وذات الفائدة العامة. وسيرزق بأولاد، ولكنهم لن يصبحوا عملاء سريين.

وبالطبع لن يقوم أحد بصنع فيلم سينمائي حول أي من شخصيات جيمس بوند القرن الحادي والعشرين، مهما حاولنا جهدنا لوضع التجسيد الرمزي لرؤية إيان فليمنج المهيبة عن العالم والمثقلة بالحنين، في قلب التحديات الاستخباراتية والأمنية الرئيسية للقرن الحادي والعشرين.[28]